



منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

مدخل لتعزيز استقلالية الجامعات الرسمية: دراسة حالة "الجامعة الأردنية"

آذار 2025

ورقة
سياسات



منتدى الاستراتيجيات الأردني JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الإستراتيجيات الأردني ترسيخاً لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو إستراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنمية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.

وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعية غير ربحية تحمل الرقم الوطني 420125960. وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن

ت: +962 6 566 6476

ف: +962 6 566 6376

لتقييم الدراسة



يسر منتدى الإستراتيجيات الأردني، إتاحة هذا الإصدار لجميع مستخدميهِ للاستفادة منه والاقتباس عنه، شريطة الإشارة إلى منتدى الإستراتيجيات الأردني وفق أصول الاقتباس بوضوح.

جدول المحتويات

4.....	1. المقدمة:
5.....	2. مفهوم استقلالية الجامعات:
5.....	1.2 التطور التاريخي لمفهوم استقلالية الجامعات:
5.....	2.2 أبعاد استقلالية الجامعات:
7.....	3.2 مبررات استقلالية الجامعات الرسمية:
7.....	3. واقع التعليم العالي وأهميته في الأردن
7.....	1.3 أعداد الطلبة:
8.....	2.3 أعداد الجامعات الرسمية وتوزيعها الجغرافي:
9.....	3.3 تصنيف الجامعات الرسمية QS:
10.....	4.3 التحديات التي تواجه الجامعات الحكومية:
12.....	5.3 الوضع الحالي لاستقلالية الجامعات الرسمية:
14.....	4. دراسة حالة: الجامعة الأردنية:
15.....	1.4 الأداء المالي للجامعة الأردنية:
17.....	2.4 سيناريوهات البدائل المتاحة لتعزيز استقلالية الجامعة الأردنية:
19.....	5. نماذج عالمية ناجحة لجامعات تتمتع بالاستقلالية:
19.....	1.5 التدرج في التنفيذ:
21.....	2.5 التجارب العالمية في تنويع مصادر الدخل:
23.....	3.5 عناصر نجاح الجامعات في تعزيز استقلاليتها:
23.....	6. توصيات السياسات:

1. المقدمة:

تؤدي الجامعات دورًا محوريًا في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز البحث العلمي والابتكار، والمساهمة في بناء اقتصاد المعرفة. كما تُعد الجامعات ركيزة أساسية في تطوير رأس المال البشري، إذ تسهم في تزويد سوق العمل بالخبرات والمهارات المتقدمة، مما يعزز من الإنتاجية، ويدعم النمو.

وللنهوض بالدور المطلوب منها، لا بد أن تعمل الجامعات وفق أسس الحوكمة الرشيدة، وأن تتمتع بمستوى من الاستقلالية يساهم في تعزيز دورها الأكاديمي والبحثي. ويشير مفهوم الاستقلالية إلى قدرة الجامعة على اتخاذ قراراتها دون تدخل خارجي سواء من الحكومات أو أي جهات أخرى¹، ضمن التوجهات الوطنية والإطار الكلي لاستراتيجية التعليم، بما يضمن لها حرية مؤسسية، وأكاديمية، ومالية، تمكّنها من تحقيق أهدافها التعليمية بكفاءة وفاعلية.

وتتمتع الجامعات الرائدة عالميًا بمستويات عالية من الاستقلالية، مما يمنحها القدرة على اتخاذ قراراتها بحرية وكفاءة. ووفقًا لدراسة أجرتها منظمة OECD عام 2008، فإن الجامعات المستقلة تمتاز بمرونة أكبر في إدارة شؤونها المالية والإدارية، ما يمكنها من تحقيق أهدافها التنموية طويلة الأجل بسلاسة. وهذا بدوره يعزز قدرتها على الابتكار المستمر والتطور الأكاديمي والتقني. ومن هذا المنطلق، تسعى العديد من الجامعات إلى الاستفادة من أفضل التجارب العالمية لتعزيز استقلاليتها.

في الأردن، ونظرًا للدور المحوري الذي يقوم به قطاع التعليم، حدّدت رؤية التحديث الاقتصادي مجموعة من الأهداف الإستراتيجية لتعزيز دوره والارتقاء به. ومن بين هذه الأهداف: إرساء الاستقلال الأكاديمي والمالي والمؤسسي لمؤسسات التعليم العالي، وإصلاح عملية القبول والرسوم الدراسية، واستحداث مصادر إيرادات جديدة تضمن استدامتها المالية. إضافة إلى تعزيز الحوكمة والمساءلة في قطاع التعليم العالي.

وفي ضوء ما سبق، يهدف منتدى الإستراتيجيات الأردني من خلال ورقة السياسات هذه إلى البحث في السبل الممكنة لتعزيز استقلالية الجامعات الأردنية الرسمية، وتأسيس أطر حوكمة فعّالة لها، بهدف تحسين جودة مخرجاتها التعليمية، وضمان استعدادها وقدرتها على مواكبة المتطلبات المتغيرة باستمرار، إضافة إلى تعزيز استدامتها المالية، وتنافسيتها إقليميًا وعالميًا، من خلال:

1. مفهوم "استقلالية الجامعات".
2. واقع التعليم العالي وأهميته في الأردن.
3. دراسة حالة: الجامعة الأردنية.

¹ دراسة صادرة عن البنك الدولي بعنوان (The Road To Academic Excellence) في عام 2011

4. بعض النماذج الإقليمية والعالمية، وعناصر النجاح في تكريس استقلالية الجامعات.
5. الخلاصة والتوصيات.

2. مفهوم استقلالية الجامعات:

يعرض هذا الجزء من الورقة نظرة عامة حول تطور مفهوم استقلالية الجامعات عبر الزمن، وأبعاده المختلفة، والأسباب والمبررات التي تفرض الحاجة للاستقلالية.

1.2 التطور التاريخي لمفهوم استقلالية الجامعات:

يعود أساس مفهوم استقلالية الجامعات إلى القرون الوسطى في أوروبا، إذ نشأت الجامعات ككيانات تتمتع بقدر من الاستقلالية بعيداً عن السيطرة المباشرة للكنيسة أو الدولة. فعلى سبيل المثال لا الحصر؛ كانت جامعة بولونيا، التي أُسّست في القرن الحادي عشر، من أولى الجامعات التي حظيت بمستوى كافٍ من الاستقلالية، فكانت تدير شؤونها بنفسها، ما مكنها من جذب الطلاب والأساتذة من مختلف أنحاء أوروبا.

ومع تطور الفكر الأكاديمي والسياسي في القرنين التاسع عشر والعشرين، أصبح مفهوم الاستقلالية أكثر تحديداً. **ففي أوروبا**، ساهمت حركة التنوير في القرن الثامن عشر في تعزيز فكرة **أن الجامعات يجب أن تكون حرة من أي قيود حكومية؛ لتمكن من تقديم العلم والمعرفة بطريقة غير متحيزة**. وفي أمريكا الشمالية، نمت هذه الفكرة نموًا كبيرًا منتصف القرن العشرين، إذ أصبحت الجامعات مراكز للابتكار والبحث العلمي المدعوم بشكل جزئي من الحكومات، ولكن دون تدخل في سياساتها.

أما في **العالم العربي**، فإن تطور مفهوم استقلالية الجامعات كان أكثر تعقيداً نظراً للظروف السياسية والاجتماعية. فعلى الرغم من وجود عدة جامعات قديمة، مثل جامعة الأزهر، فإن الاستقلالية بأبعادها المتعددة وبمعناها الحديث، لم تظهر إلا في النصف الثاني من القرن العشرين، ويعدها البعض "استقلالية منقوصة": كون هذه الجامعات ممولة مباشرة من الحكومة. ومع ذلك، شهدت بعض الجامعات العربية محاولات لتعزيز استقلاليتها، خاصة في العقدين الأخيرين، إدراكاً منها بأهمية استقلاليتها في تحسين جودة التعليم والبحث العلمي.

2.2 أبعاد استقلالية الجامعات:

تشير الأدبيات المتعلقة بموضوع "استقلالية" الجامعات إلى أنه **مفهوم متعدد الأبعاد** يرتبط بالمفهوم الواسع لـ **"الاستقلالية المؤسسية"**. وتتطلب الاستقلالية المؤسسية للجامعة وجود هيكل إداري وحوكمة قوية، واستقلال أكاديمي، وإدارة فعالة

للعلاقات مع المجتمع، واستدامة مالية. وتعمل هذه المكونات معًا لتوفير بيئة تعليمية وبحثية تتيح للجامعة تحقيق أهدافها بشكل مستقل وفَعّال، وتعزز من قدرتها على التأقلم مع التحديات والتطورات المستمرة. وفيما يلي تفصيل أكثر حول مكونات استقلالية الجامعات:

- **الاستقلال الأكاديمي:** يشير إلى قدرة الجامعة على تنظيم الشؤون الأكاديمية وتوجيهها دون تدخل خارجي، ويشمل قدرة الجامعة على تصميم برامجها، ومناهجها الدراسية، والبحثية وتطويرها. ويسمح هذا النوع من الاستقلالية للجامعات بتوجيه البحث العلمي نحو القضايا والمشكلات الأكثر أهمية للمجتمع والاقتصاد. ويتطلب تحقيق ذلك، حرية الجامعة في رسم سياسات القبول في البرامج المختلفة، وحرية تعيين الأساتذة والباحثين، بناءً على الكفاءة، بعيدًا عن
- **لمعايير السياسية أو الاجتماعية.**

- **الاستقلال التنظيمي والإداري:** يمثل قدرة الجامعة على اتخاذ قراراتها الإدارية بشكل مستقل دون تدخل خارجي، وأيضًا قدرة الجامعة على وضع قوانينها ولوائحها الداخلية التي تحكم عملها وأنشطتها كتنظيم الحياة الطلابية، والسياسات المتعلقة بشؤون أعضاء هيئة التدريس، وآليات تقييم الأداء الأكاديمي والإداري.

- **الاستقلال المالي:** هو قدرة الجامعة على إدارة مواردها المالية بشكل مستقل، ويشمل ذلك توليد مصادر دخل متنوعة مثل الرسوم الدراسية، والبحث العلمي الممول، والشراكات مع القطاع الخاص. ويتيح الاستقلال المالي للجامعات تحقيق الاكتفاء الذاتي بعيدًا عن الاعتماد الكامل على التمويل الحكومي، ما يضمن لها مرونة أكبر في تحديد أولوياتها وتوجيه استثماراتها.

وعلى الرغم من أن الاستقلالية المالية تمنح الجامعة حرية كبيرة في إدارة مواردها، فإنها تأتي أيضًا مع مسؤولية كبيرة لضمان الشفافية والمساءلة. وهذا يتطلب أن تكون الجامعات قادرة على تقديم تقارير مالية دقيقة وموثوقة إلى أصحاب العلاقة، بما في ذلك الجهات الحكومية والمانحين، مما يعزز الثقة فيها، ويضمن استمرارية تمويلها.

- **الحوكمة الرشيدة:** يتعلق هذا البعد بوجود آليات حوكمة تضمن الشفافية والمساءلة في الجامعة، بما في ذلك تشكيلة مجالس الأمناء، والإدارة، واللجان المستقلة، التي تشرف على العمليات الأكاديمية والإدارية والمالية بعيدًا عن الضغوط السياسية أو الاجتماعية.

3.2 مبررات استقلالية الجامعات الرسمية:

بناءً على ما سبق، وبحسب المقارنات المعيارية مع الجامعات المرموقة، فإن أهم مبررات الاستقلالية ما يأتي:

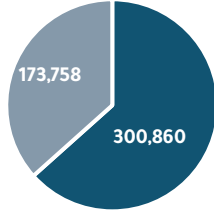
- **تعزيز الحرية الأكاديمية:** إذ تتيح للباحثين والأكاديميين فرصة استكشاف الأفكار والمفاهيم الجديدة، وتقديم الحلول والأفكار المبتكرة، دون الخوف من التدخلات الخارجية.
- **تمكين الجامعات من تحديد سياسات ومتطلبات القبول فيها:** بحيث تستقطب الجامعة الطلبة وفقاً لخياراتها وتوجهاتها المستقبلية، وبما يتوافق مع المعايير الإضافية للقبول التي تضمن التنوع وترفع من الكفاءة الداخلية والخارجية بعيداً عن أحادية القبول ومركزيته القائمة على معيار واحد.
- **الاستجابة للتطورات المتسارعة،** ولا سيما الثورة الصناعية الخامسة والتحول الرقمي، دون تأخير.
- **مراعاة اختلاف ظروف الجامعات وأولوياتها وقدراتها المالية،** مما يجعل مسألة توحيد السياسات الناضجة لشؤونها الأكاديمية والإدارية أمراً غير منطقي.
- **الحاجة إلى المرونة والرشاقة في الإدارة،** بما في ذلك مناقشة جميع الأمور الإدارية والأكاديمية والمالية لاتخاذ القرارات الصحيحة، والمدرسة، في الوقت المناسب.

3. واقع التعليم العالي وأهميته في الأردن

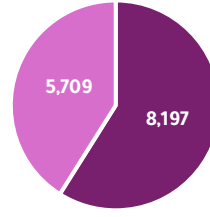
1.3 أعداد الطلبة:

بلغ إجمالي أعداد الطلاب في الجامعات الأردنية حوالي 475 ألف طالب وطالبة في العام الدراسي 2025/24؛ أي بنسبة 5% من إجمالي عدد السكان في الأردن. كما أن نسبة أعداد الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس هي حوالي 36 طالباً لكل أستاذ في الجامعات الرسمية، و30 طالباً في الجامعات الخاصة. وتعكس هذه الأرقام الدور البارز للتعليم العالي في المشهد التنموي والاقتصادي. وتجدر الإشارة إلى أن غالبية الطلاب هم من طلبة البكالوريوس، وبنسبة 82% من إجمالي الملتحقين بالتعليم العالي.

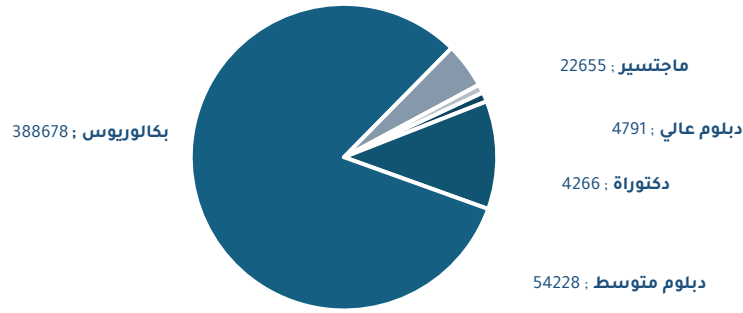
إجمالي أعداد الطلاب في مؤسسات التعليم العالي لعام 2025-2024



إجمالي أعداد هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي لعام 2025-2024



إجمالي أعداد الطلاب في مؤسسات التعليم العالي حسب الدرجة 2025-2024



المصدر: بيانات وزارة التعليم العالي 2025-2024

التخصصات

التخصصات المستحدثة

65 في الجامعات الرسمية

84 في الجامعات الخاصة

24 في كليات المجتمع

التخصصات المطروحة

1,152 في الجامعات الرسمية

849 في الجامعات الخاصة

486 في كليات المجتمع

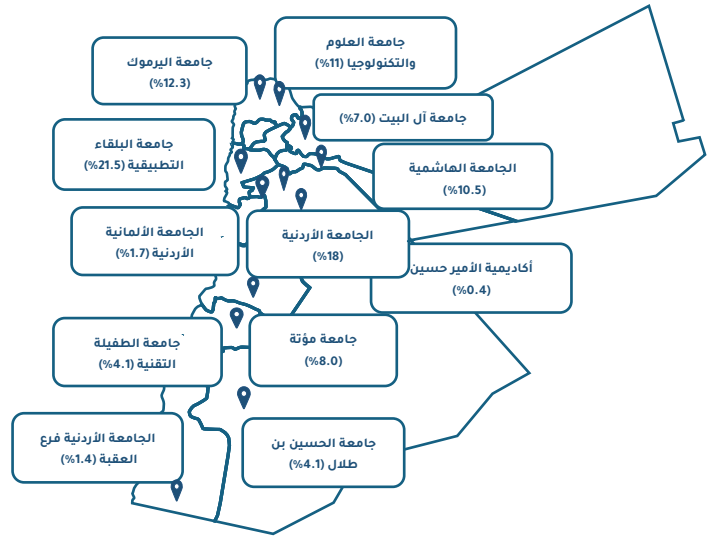
وعلى مستوى البرامج الأكاديمية في الجامعات الرسمية، فقد بلغ عددها الإجمالي خلال العام الدراسي 2025/24 حوالي 1,152 برنامج، بينما استحدثت تلك الجامعات 65 برنامجاً جديداً في العام ذاته.

2.3 أعداد الجامعات الرسمية وتوزيعها الجغرافي:

يضم الأردن 10 جامعات حكومية موزعة بفروعها على جميع مناطق المملكة، تقدم معظمها برامج أكاديمية متشابهة. ويلاحظ تركيز أعداد الطلبة في مناطق الوسط والشمال تبعاً للكثافة السكانية العالية، بحوالي 80%. فيما تتوزع باقي النسب على محافظات الجنوب. هذا، وأن معظم جامعات الشمال والوسط قد تجاوزت طاقتها الاستيعابية.

الجامعات الأردنية الرسمية ونسبة أعداد الطلبة الملتحقين بها من إجمالي أعداد الطلبة الملتحقين بالجامعات الرسمية لعام 2023-2024

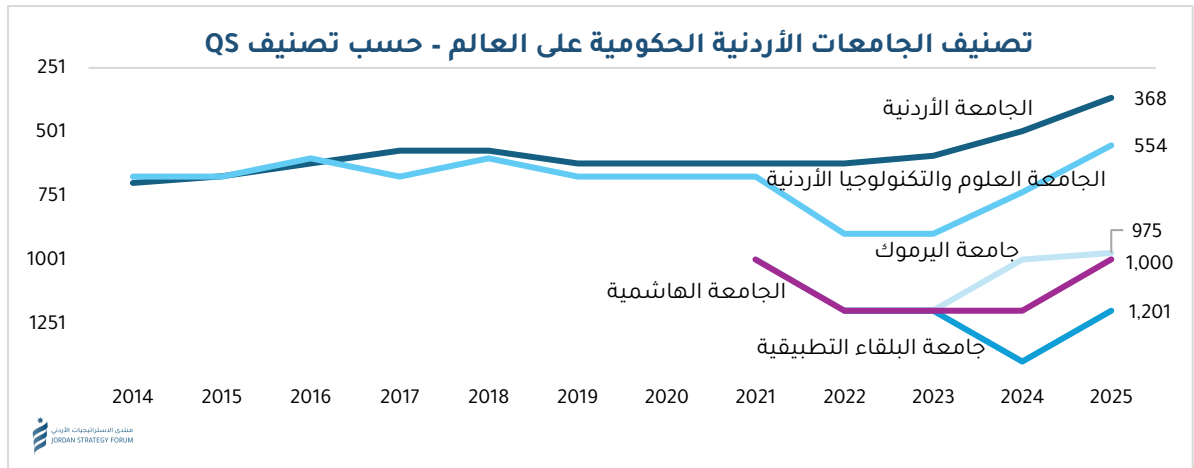
المحافظة	عدد السكان (ألف)
إربد	2,135.4
عجلون	212.5
جرش	286
المفرق	663.2
البلقاء	593.2
عمان	4,834.5
الزرقاء	1,646.6
مادبا	228.2
الكرك	381.9
الطفيلة	116.2
معان	191.1
العقبة	227



المصدر: وزارة التعليم العالي، 2023-2024

3.3 تصنيف الجامعات الرسمية QS:

شهدت كبرى الجامعات الأردنية الحكومية (من حيث أعداد الطلبة الملتحقين بها) تطورًا ملحوظًا في أدائها خلال السنوات الثلاث الأخيرة، وقد انعكس ذلك على ترتيبها العالمي ضمن تصنيف QS².



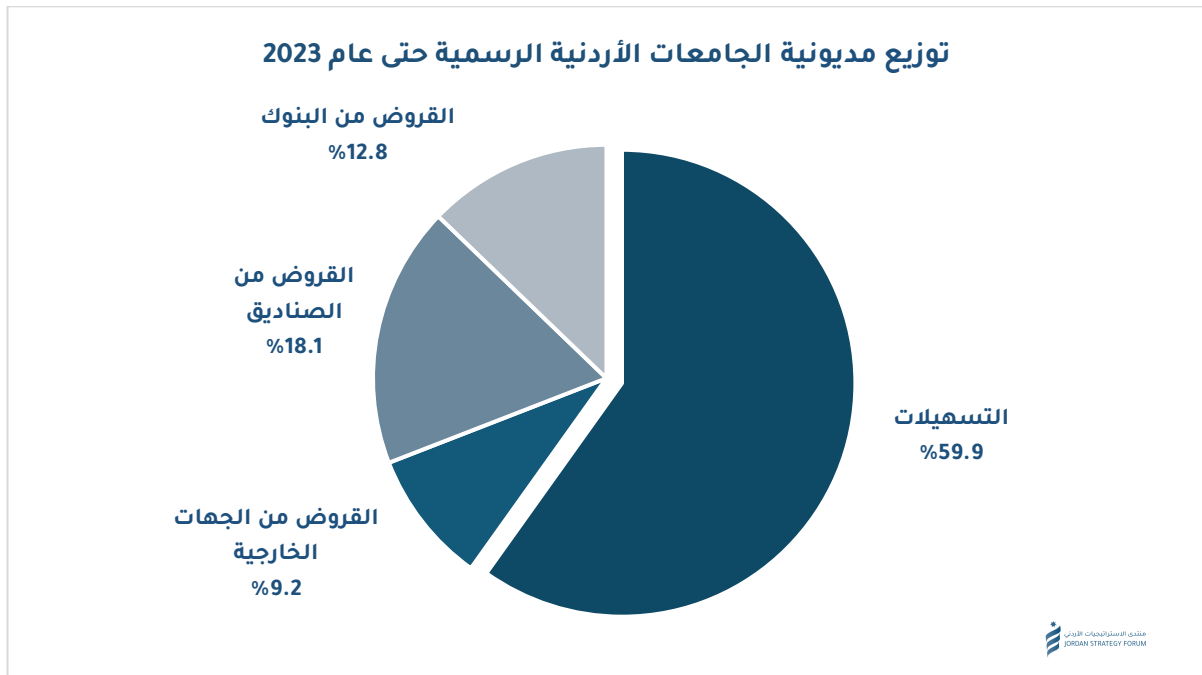
المصدر: تصنيف QS للجامعات العالمية، 2025

QS World University Ranking 2025²

4.3 التحديات التي تواجه الجامعات الحكومية:

تعاني معظم الجامعات الرسمية الأردنية من أعباء مالية ضخمة تحدّ من قدرتها على التطور والاستثمار في البحث العلمي والابتكار. وتشير التقديرات إلى أنه، وبسبب السياسات الحالية النازمة لقطاع التعليم العالي كسياسات القبول، والابتعاث من الجهات الحكومية، فإن **الذمم المالية المستحقة للجامعات الرسمية على الحكومات المتعاقبة تبلغ نحو 173 مليون دينار** (لم يتم سدادها بعد)، مما يفاقم الضغط المالي على هذه المؤسسات³.

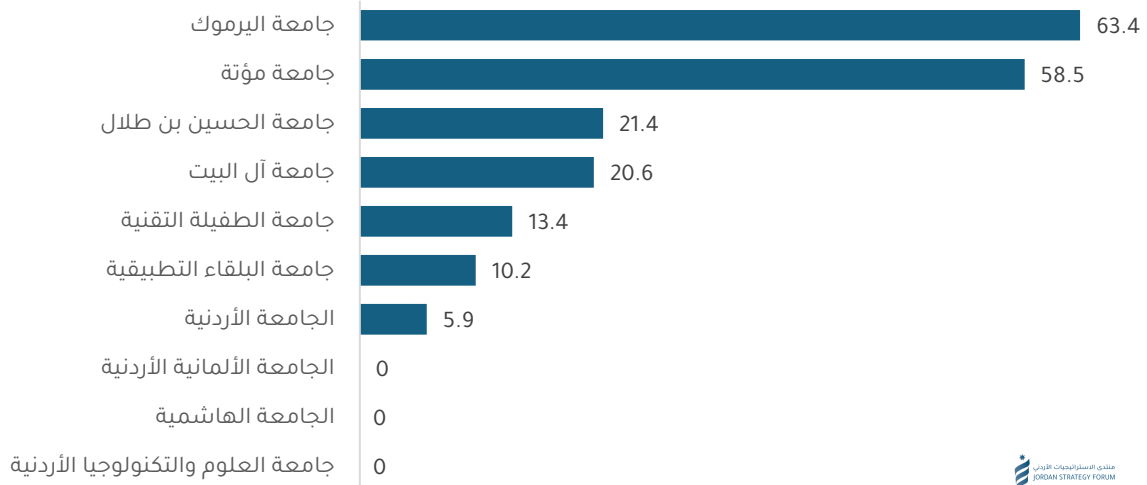
بالإضافة إلى ذلك، تقدّر التكاليف التراكمية لأحد مسارات القبول في الجامعات الرسمية بنحو 222 مليون دينار، وبكلفة سنوية تقدر بحوالي 44 مليون دينار³، ما يزيد من الأعباء التشغيلية، ويحدّ من قدرتها على تحصيل إيرادات إضافية، ويدفعها إلى اللجوء للاقتراض. وفي هذا السياق، **تقدر مديونية الجامعات الرسمية بحوالي 193.5 مليون دينار حتى نهاية السنة المالية لعام 2023**³.



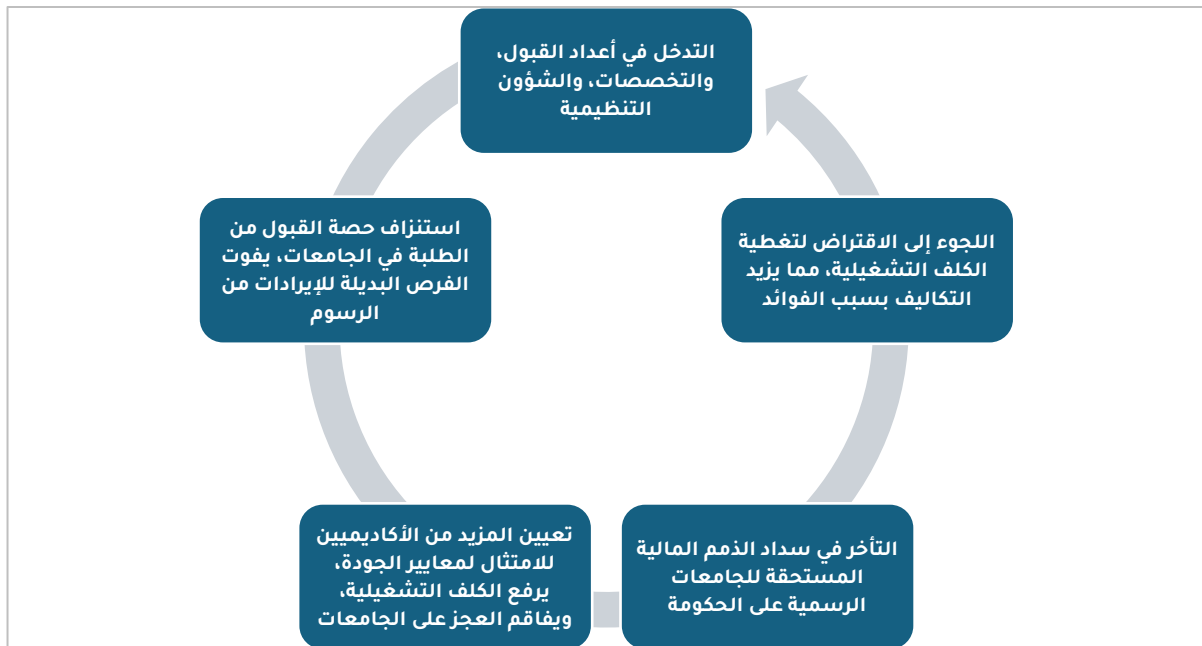
وقد شكلت مديونية كل من جامعة اليرموك وجامعة مؤتة حوالي 63% من إجمالي مديونية الجامعات الرسمية.

³ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2024). ورقة عمل مقدمة الى "ملتقى التعليم العالي في الأردن"

توزيع المديونية بحسب الجامعات الرسمية حتى عام 2023 - مليون دينار



وهذا يضع الجامعات في حلقة مستمرة من الأزمات المالية التي تؤثر في قدرتها على تطوير بنيتها التحتية، وتطوير برامجها الأكاديمية، والإنفاق على البحث العلمي، كما يوضح الرسم الآتي:



وفي ضوء ما سبق، لا بد من تمكين الجامعات الوطنية من اتخاذ قرارات أكثر مرونة بشأن البرامج الأكاديمية، والتخصصات التي تقدمها، وأعداد القبول بما ينسجم مع المعايير الدولية، والاحتياجات التنموية، والأهداف الاقتصادية الوطنية. كما يتطلب الأمر تحسين البنية التحتية لقطاع النقل؛ لتسهيل حركة الطلبة بين مختلف المناطق، وتعزيز تكافؤ الفرص، والاستفادة المثلى من إمكانيات كل جامعة. ويُعدّ **تعزيز مبدأ الاستقلالية في الجامعات الأردنية الرسمية خطوة أساسية** لتحقيق هذه الأهداف.

5.3 الوضع الحالي لاستقلالية الجامعات الرسمية:

على الرغم من أن قانون التعليم العالي والبحث العلمي وتعديلاته، وقانون الجامعات الأردنية وتعديلاته، وقانون الجامعة الأردنية لسنة 1964 وتعديلاته، تنص جميعها صراحة على أن "الجامعة مؤسسة أكاديمية مستقلة ماليًا وإداريًا"، فإنّ هناك قيودًا تحد من هذه الاستقلالية. كما أن قانون التعليم العالي والبحث العلمي وتعديلاته رقم (17) لسنة 2018 ينص في البند (2) من المادة (6/أ) على أن من مهام مجلس التعليم العالي وضع الضوابط الكفيلة بالمحافظة على استقلالية الجامعات، إلا أن التطبيق الفعلي لهذا القانون يضع قيودًا تحد من هذه الاستقلالية.

وتتمثل إحدى هذه القيود في ربط قرارات مجالس الجامعات بموافقة مجلس التعليم العالي، سواء فيما يتعلق بأعداد قبول الطلبة وتوزيعهم بين الجامعات، أو استحداث البرامج، أو تعديلها، أو إلغائها، أو توقيع الاتفاقيات، وغيرها، وفقًا لما ورد في المادة (6/أ) من القانون.

بالإضافة إلى ذلك، فإن قانون الجامعات الأردنية وتعديلاته رقم (18) لسنة 2018 ينص على أن الجامعات الأردنية الرسمية تُدار من خلال مجالس أمناء تُعين بإرادة ملكية سامية بناءً على تنسيب رئيس مجلس الوزراء، المستند إلى توصية مجلس التعليم العالي. وهذا يحد من الصلاحيات الإدارية لمجالس أمناء الجامعات الرسمية، إذ إن تعيين رئيس الجامعة، والقرارات الإستراتيجية الكبرى تبقى تحت تأثير مباشر من مجلس التعليم العالي. ويشير الجدول التالي إلى عدة عناصر أساسية لأبعاد حوكمة الجامعات الأردنية حاليًا مقارنة مع الجامعات المستقلة عالميًا.

أسس الحوكمة	الجامعات الرسمية في الأردن	الجامعات المستقلة خارج الأردن
تعيين الرئيس	يعين رئيس الجامعة بإرادة ملكية سامية، وبتنسيب من مجلس التعليم العالي.	يقوم مجلس الأمناء باختيار الرئيس من عدد من المرشحين المؤهلين بناءً على توصية من مجلس/ لجنة/ جهة مختصة بهدف البحث عن رئيس جديد للجامعة. وفي كثير من الجامعات المستقلة ولا سيما الأمريكية، يتم استقطاب رؤساء الجامعات من خارج كادرها الأكاديمي (من جامعات أخرى).
سياسات القبول	• ينص قانون التعليم العالي والبحث العلمي رقم (17) لسنة 2018 وتعديلاته على صلاحية مجلس	في الجامعات المستقلة، يُحدّد مجلس الجامعة أعداد الطلاب المقبولين بالتنسيق مع الأقسام الأكاديمية

أسس الحوكمة	الجامعات الرسمية في الأردن	الجامعات المستقلة خارج الأردن
	<p>التعليم العالي في تحديد سياسة قبول الطلبة.</p> <ul style="list-style-type: none"> • كما تتولى وحدة "القبول الموحد" قبول الطلبة وتوزيعهم على الجامعات الرسمية. • في حين ينص قانون الجامعات الأردنية رقم (18) عام 2018 على أن مجلس الأمناء هو المسؤول عن تحديد أسس القبول وأعداد المقبولين في حقول التخصصات المختلفة أو وقف القبول فيها وفقاً لمعايير الاعتماد وضبط الجودة، على أن تقترن بموافقة مجلس التعليم العالي. 	<p>واللجان المعنية، مع موافقة مجلس الأمناء في الحالات الإستراتيجية.</p>
سياسات تعيين الأكاديميين	<p>يكون مجلس العمداء مسؤولاً عن تعيين أعضاء هيئة التدريس في الجامعة وترقيتهم وتثبيتهم.</p>	<p>يقوم مجلس الجامعة بتعيين أعضاء الهيئة التدريسية بالتنسيق من مجلس الجامعة العلمي.</p>
تطوير البرامج الأكاديمية	<ul style="list-style-type: none"> • يقوم مجلس الأمناء بالتنسيق لمجلس التعليم العالي بإنشاء البرامج والتخصصات الأكاديمية، ودمجها مع غيرها، أو إلغائها، أو وقف القبول فيها. • ويكون مجلس الكلية هو المعني بإقرار المناهج الدراسية التي تقترحها مجالس الكليات والأقسام. • ويقوم مجلس الأمناء بالتنسيق إلى مجلس التعليم العالي بإنشاء الكليات والأقسام والمعاهد والمراكز العلمية التابعة لها داخل المملكة أو خارجها. 	<ul style="list-style-type: none"> • في الجامعات المستقلة، يكون تطوير البرامج الأكاديمية وإقرارها من مسؤولية اللجان الأكاديمية ومجلس الجامعة، بينما يتدخل مجلس الأمناء في القرارات ذات التأثير الإستراتيجي أو المالي. • يقوم مجلس أمناء (أو مجلس إدارة الجامعة) بالموافقة على إنشاء الفروع، والكليات، والمعاهد، والأقسام، ومراكز الأبحاث والبرامج؛ بناءً على توصية من رئيس الجامعة.
الرسوم	<p>في نص قانون الجامعات الأردنية رقم (18) عام 2018: يتولى مجلس الأمناء تحديد الرسوم الدراسية التي تستوفها الجامعة من الطلبة في مختلف التخصصات⁴.</p>	<p>يقوم مجلس أمناء (أو مجلس إدارة الجامعة) بتحديد الرسوم الدراسية، وتحديد المقابل المالي للخدمات والأعمال التي تقدمها الجامعة.</p>

المصادر: قانون الجامعات الأردنية وتعديلاته رقم (18) لسنة (2018)، قانون نظام مجلس التعليم العالي والجامعات في السعودية، ونظام التعيين المتبع في معظم الجامعات الأمريكية.

⁴ نتيجة التدخلات غير المباشرة لم يتم رفع الرسوم، ولو تدريجياً، على التخصصات التي استحدثت قبل 20 عام وأكثر.

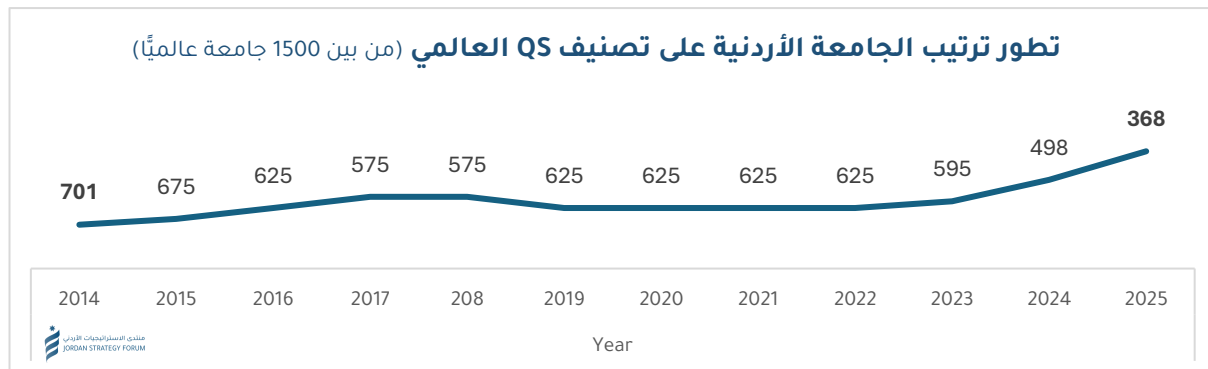
تعرقل البنية التنظيمية المشار إليها في الجدول أعلاه، تحقيق استقلالية حقيقية للجامعة، إذ إن الحكومة من خلال **مجلس التعليم العالي تحتفظ بصلاحيات واسعة تؤثر في عملية اتخاذ القرار داخل الجامعة**. كما أن ربط الجامعات الرسمية بآلية **"القبول الموحد"**، التي يديرها **مجلس التعليم العالي**، يتنافى مع المفاهيم **الأساسية للاستقلالية**، التي تتيح للجامعة وضع سياساتها الخاصة للقبول، وتحديد أعداد المقبولين وفق رؤيتها الخاصة.

إلى جانب ذلك، هناك شروط أخرى تُخل بمبدأ الاستقلالية، مثل **إلزام الجامعات بالحصول على موافقات مجلس التعليم العالي لاستحداث البرامج** أو إعادة هيكلتها، والموافقات المسبقة من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي. كل هذه القيود تتناقض مع مفهوم "الاستقلالية" الذي كانت تتمتع به الجامعة الأردنية -على سبيل المثال - وفقاً لقانونها (قانون الجامعة الأردنية لسنة 1964 وتعديلاته).

4. دراسة حالة: الجامعة الأردنية:

تصدر الجامعة الأردنية (أقدم الجامعات في الأردن) المشهد الأكاديمي كأحد أكبر المؤسسات التعليمية من حيث أعداد الطلبة (53,006 طالب)⁵، بمختلف المستويات الأكاديمية. وتحتضن الجامعة 26 كلية، منها 11 كلية حازت على اعتماد دولي، وتقدم 102 برنامج للبكالوريوس، و120 برنامجاً للماجستير، و39 برنامجاً للدكتوراة، بالإضافة إلى 7 برامج دبلوم عالي. كما تحرص الجامعة الأردنية على تقديم تعليم عالي الجودة معتمد دولياً من خلال 55 برنامجاً أكاديمياً معترفاً به عالمياً.

وتضم الجامعة صرحاً مهماً للخدمات الطبية (مستشفى الجامعة)، و18 مركزاً متخصصاً في البحث والتعليم. وتتمتع الجامعة بتنوع ثقافي كبير، إذ تضم طلاباً من 130 جنسية مختلفة، كما قامت بتخريج ما يزيد على 270,000 طالب يساهمون حالياً في دفع عجلة التنمية في مختلف المجالات داخل الأردن وخارجه.



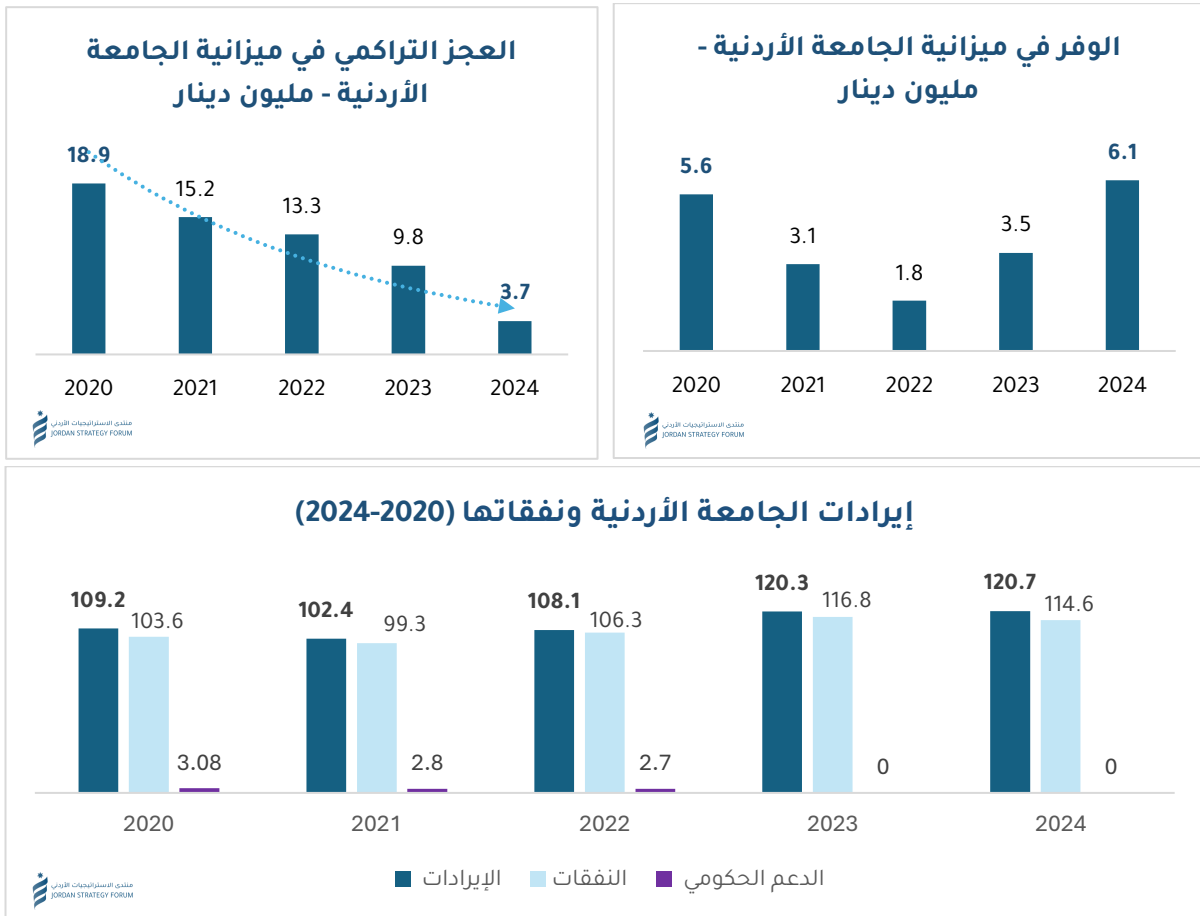
المصدر: تصنيف QS للجامعات العالمية، 2025.

⁵ وزارة التعليم العالي، عام 2022/23.

وفي ضوء التقدم الملحوظ للجامعة الأردنية في التصنيفات العالمية، مثل تصنيف (QS World University Ranking 2025)، أحرزت الجامعة الأردنية مؤخرًا مكانة ضمن أفضل 400 جامعة على مستوى العالم بترتيب (368)، بالإضافة إلى أنها التاسعة عربيًا والأولى محليًا.

1.4 الأداء المالي للجامعة الأردنية:

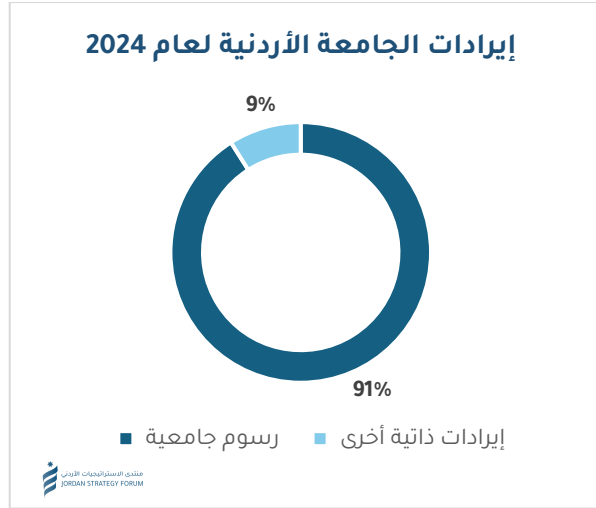
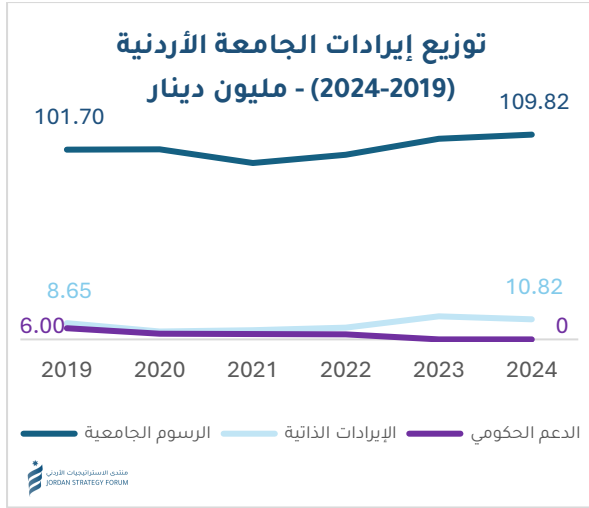
بالنظر إلى الأداء المالي للجامعة الأردنية بين عامي 2020 و2024، يتضح أن الدعم الحكومي المقدم للجامعة قد انخفض تدريجيًا حتى توقف تمامًا. وقد تمكنت الجامعة من تغطية نفقاتها، وتحقيق وفر مالي ملحوظ، تزامن معه انخفاض كبير في مستويات العجز التراكمي⁶.



المصدر: تقارير الجامعة الأردنية المالية.

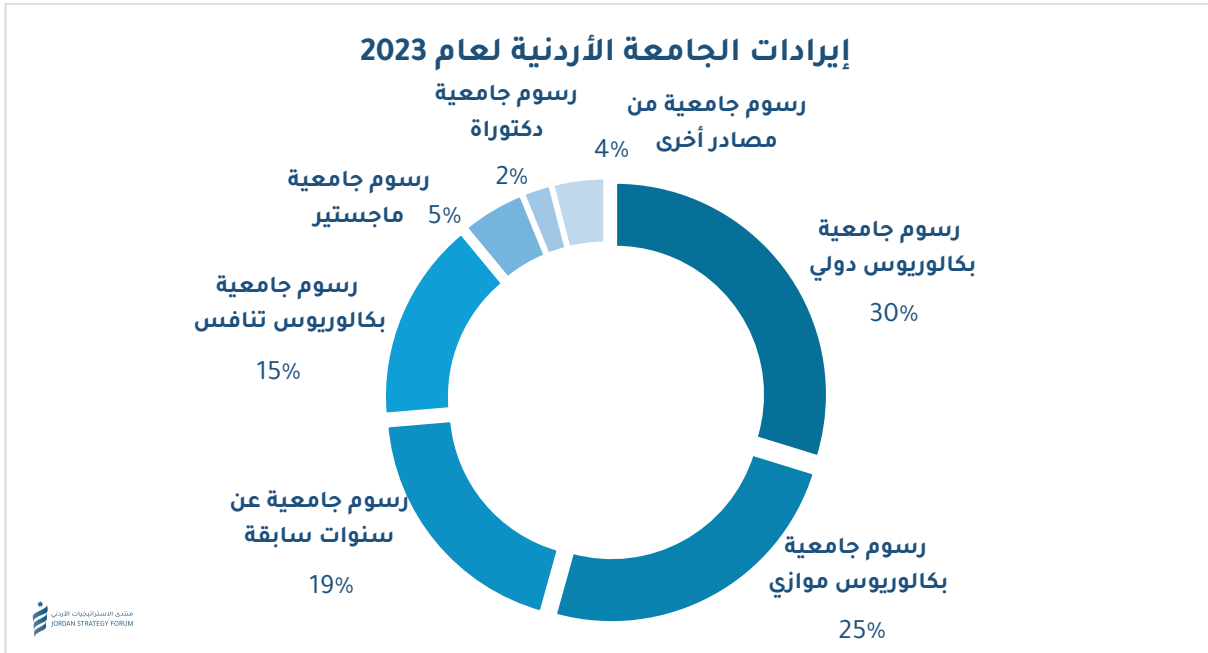
وتعتمد معظم إيرادات الجامعة حاليًا على الرسوم الجامعية (حوالي 91%)، مما يعكس اعتمادها الكبير على هذا المورد، ويؤكد حاجتها إلى تنويع مصادر دخلها؛ لضمان الاستدامة المالية، وتقليل الأخطار المرتبطة بتقلبات أعداد الطلبة.

⁶ تقارير الجامعة الأردنية المالية



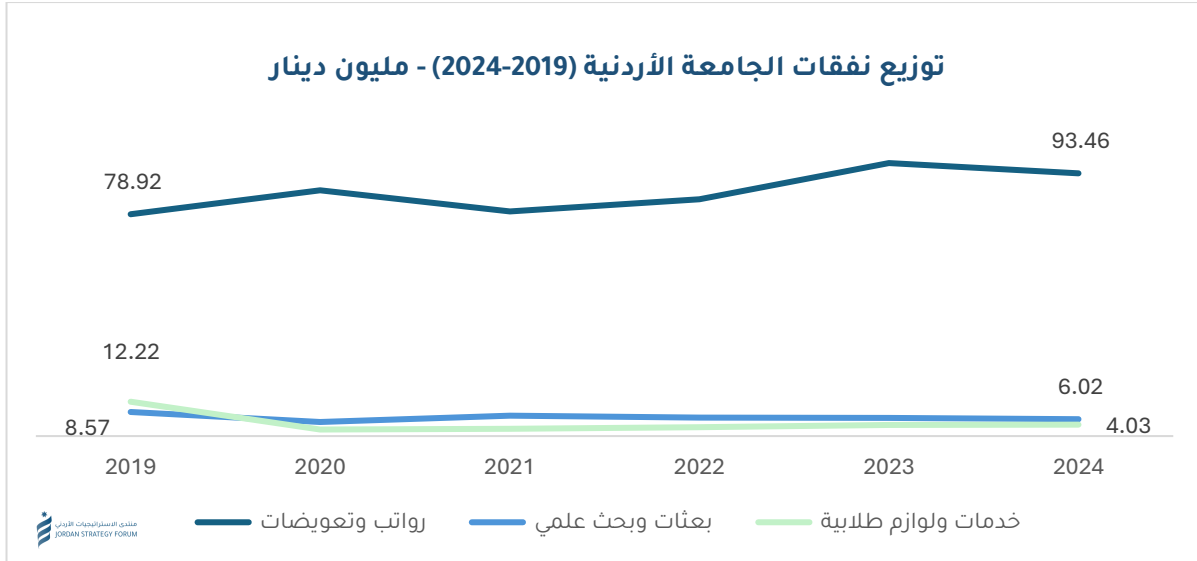
المصدر: تقارير الجامعة الأردنية المالية.

وفي هذا السياق، يشير الأداء المالي للجامعة إلى أن أكثر من 30% من إجمالي هذه الرسوم تأتي من الطلاب الدوليين، مما يبرز أهمية الحفاظ على تنافسية الجامعة إقليمياً ودولياً، وتعزيز مكانتها في التصنيفات العالمية، وتطوير برامجها الأكاديمية والمبتكرة، وتحسين جودة خدماتها التعليمية. وتعدّ هذه العوامل أساسية لضمان تدفق هذا المصدر المالي الحيوي في المستقبل.



المصدر: تقارير الجامعة الأردنية المالية.

وعلى صعيد آخر، يُعد الإنفاق الجامعي على البحث العلمي متديناً للغاية، فقد شهد تراجعاً ملحوظاً خلال السنوات الخمس الماضية. إذ تركزت النفقات بشكل رئيس على الرواتب والتعويضات للكوادر الأكاديمية والإدارية، مما يحدّ من قدرة الجامعة على تعزيز البحث والتطوير والابتكار.



وعلى الرغم من تغطية الإيرادات للنفقات، إلا أن هنالك تركيزاً كبيراً في مصادر الإيرادات، وتحديدًا من برامج البكالوريوس باختلاف طبيعتها (أكثر من 70% من إجمالي إيرادات الجامعة)، وهذا يهدد من الاستدامة المالية على المدى المتوسط والبعيد. وتكمن المشكلة في أن الجامعة سيكون أمامها خيارات محدودة للنمو: إما زيادة عدد الطلاب المقبولين، أو زيادة الرسوم الدراسية، وكلا الخيارين من الصعب تنفيذهما.

2.4 سيناريوهات البدائل المتاحة لتعزيز استقلالية الجامعة الأردنية:

يمكن تلخيص البدائل المتاحة لتحديد مسار الاستقلالية للجامعة الأردنية من عددها كما يأتي:

- 1. سيناريو الإبقاء على الوضع القائم** مع ما يكتنفه من تحديات وأخطار وسلبيات تتنافى مع مبدأ الاستقلالية الحقيقية المحصنة قانونياً للجامعة. إضافة إلى تداعيات التغييرات المستمرة في قوانين "التعليم العالي" والجامعات الأردنية وما يطرأ عليها من تعديلات لم تراعى خصوصية الجامعات وظروفها، كما حدثت من استقلاليته، بل ربما أسهمت في تراجع جودة تعليمها.
- 2. سيناريو العودة إلى العمل وفق قانون الجامعة الأردنية الأصلي لعام 1964، ولعام 1972 وتعديلاته.** بحيث يتم تحقيق الاستقلالية المؤسسية المحصنة قانونياً من أي تدخلات خارجية (مباشرة أو غير مباشرة)، لتتمكن الجامعة من إدارة شؤونها الداخلية والخارجية والأكاديمية والمالية، وفق أطر الحوكمة الرشيدة، مما يتيح لها تحقيق أهدافها التعليمية والبحثية بشكل فعال ومستدام. وهذا يعني، أن تبقى الجامعة الأردنية جامعة رسمية، لكنها مستقلة عن سلطة مجلس التعليم العالي، ولا تخضع لقراراته، على أن

تعمل الجامعة في نطاق السياسة العامة لقطاع التعليم العالي، ومعايير الجودة المرتبطة به.

3. سيناريو تحويل الجامعة لتعمل وفق آلية عمل الجامعات الخاصة على أن تبقى جامعة رسمية مملوكة للحكومة وللمجتمع الأردني (من خلال إدراجها في السوق المالي)، بحيث تخضع لأسس ومعايير الرقابة والشفافية والإفصاح، وتعمل وفق الضوابط الأكاديمية الرفيعة، والسياسة العامة لقطاع التعليم العالي. وقد يَعُدُّ البعض أن مثل هذا السيناريو له جوانب سلبية وأخطار سياسية واجتماعية.

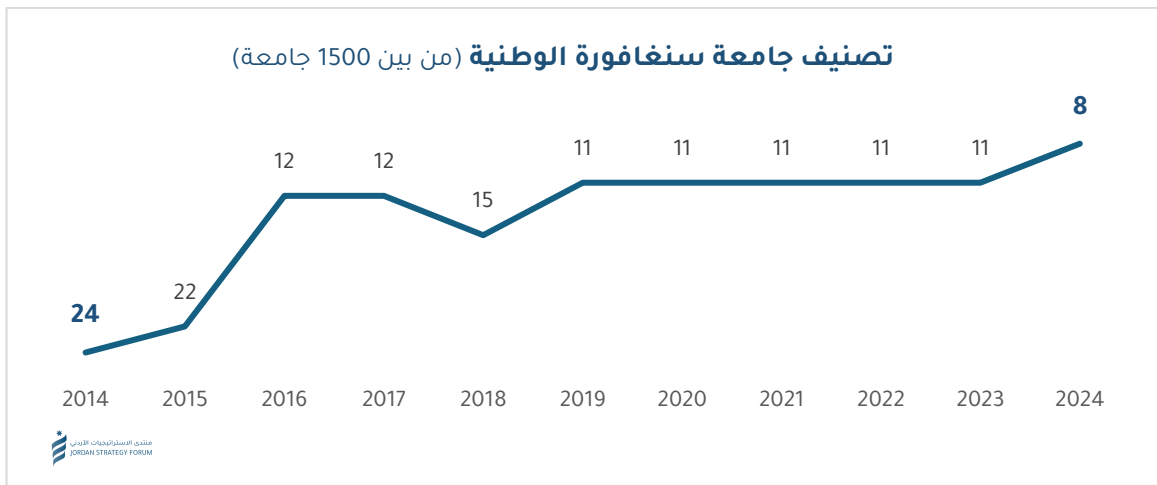
يوضح الجدول التالي تقييماً للسيناريوهات المحتملة وفقاً لمعايير تتعلق بالرغبة، والاستدامة، والجدوى، والقدرة على تحمل التكاليف.

الاستدامة Sustainability	الجدوى Feasibility	القدرة على تحمل التكاليف Affordability	التفضيل Desirability	السيناريو
--	+	+	--	1. الإبقاء على الوضع القائم
++	++	+	++	2. العودة إلى العمل وفق قانون الجامعة الأردنية
++	+	--	--	3. العمل وفق آلية عمل الجامعات الخاصة (إدراجها في السوق المالي)
- المعيار متوافر سلبياً إلى حد ما - - المعيار متوافر سلبياً بقوة		+ المعيار متوافر إيجابياً إلى حد ما ++ المعيار متوافر إيجابياً بقوة		

في حالة الجامعة الأردنية، وبالنظر إلى تحليل هذه السيناريوهات أعلاه، يتضح أن السيناريو الأمثل الذي يعزز من استقلالية الجامعة فعلياً، ويضمن استمرار تقدمها، وتنافسيتها، واستدامتها المالية، ويجنبها الكثير من المعوقات والقيود التي تحد من استقلاليتها، هو **السيناريو رقم (2) "العودة إلى قانون الجامعة الأصلي مع إدخال التعديلات عليه"**؛ لتمكين الجامعة الأردنية من تحقيق "استقلاليتها" القانونية والفعلية. ويُعَدُّ هذا السيناريو هو الأفضل بين البديلين الآخرين اللذين قد يرى البعض أنهما يحملان تهديدات أو أخطار حقيقية من حيث الاستدامة أو القدرة على تحمل الكلف السياسية والاجتماعية.

5. نماذج إقليمية وعالمية ناجحة لجامعات تتمتع بالاستقلالية:

تعد تجربة **جامعة سنغافورة الوطنية (NUS)** واحدة من أبرز الأمثلة على نجاح الجامعات الحكومية التي تتمتع باستقلال عن الحكومة، وتحقيق نتائج أفضل لأعمالها. فبعد حصولها على قدر أكبر من الاستقلالية في عام 2006، استطاعت NUS تحسين مكانتها العالمية، فأصبحت تصنف بانتظام بين أفضل الجامعات في العالم. كما مكّنت هذه الاستقلالية الجامعة من تطوير برامج أكاديمية مبتكرة، وتوسيع أبحاثها، وزيادة تعاونها الدولي، مما ساهم في جذب أفضل الباحثين والطلاب، وزيادة عدد الأوراق البحثية المنشورة. علماً بأن الدعم الحكومي لها لازال مستمر، ويوجه بالأساس إلى جهود الجامعة في البحث والتطوير.



1.5 التدرج في التنفيذ:

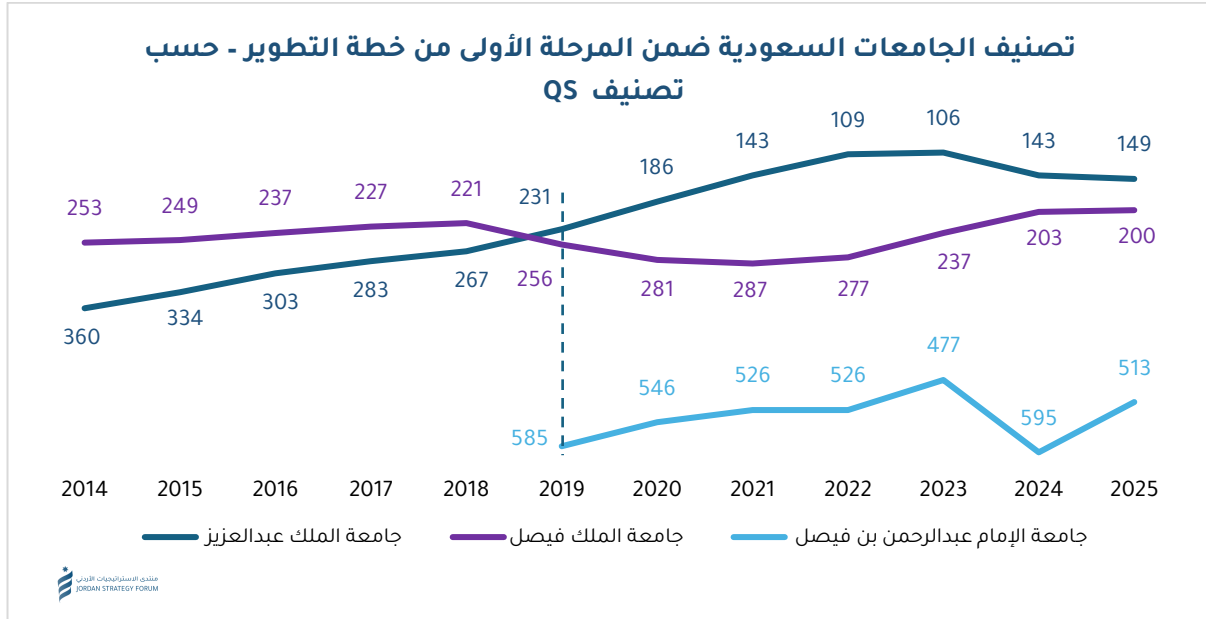
وعلى صعيد آخر، وفي إطار رؤية السعودية 2030، أصدرت السعودية في عام 2019 نظاماً جديداً للجامعات، الذي من المخطط تطبيقه بشكل تدريجي، حيث يشمل النظام الجديد 29 جامعة حكومية. ومن ضمن أولى مراحل هذه الخطة، بدأت ثلاث جامعات العمل وفق نظام جديد، وضمن معايير وضعها مجلس شؤون الجامعات، وهو المؤسسة الرسمية المسؤولة عن تنظيم عمل المؤسسات الأكاديمية العليا في المملكة العربية السعودية.

وتشمل المرحلة الأولى جامعة الملك سعود، وجامعة الملك عبد العزيز، وجامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل. إذ جاء النظام الجديد ليحقق نقلة نوعية في مؤسسات التعليم العالي، لتطوير العملية البحثية والعلمية، ورفع حجم إنفاقها على الأبحاث بتنويع مصادر دخلها، وتنمية مواردها المالية. وتتمتع الجامعات في إطار هذا النظام

الجديد بقدر أكبر من الاستقلالية في وضع أنظمتها، ولوائحها المالية، والإدارية، والأكاديمية.

ويتيح هذا التوجه للجامعات السعودية فرصة للتوسع في مصادر تمويلها الذاتية، مما يسهم في تعزيز استدامتها المالية. ويشتمل النظام الجديد على إنشاء "مجلس أمناء"، يتولى مسؤولية الحوكمة، ويضمن جودة وكفاءة التعليم الذي تقدمه الجامعة، على غرار النماذج المتبعة في الجامعات العالمية. ويتولى المجلس مهام عدة، منها الإشراف على ترشيح رئيس الجامعة، والموافقة على إنشاء الكليات الجديدة، ومتابعة الأداء الأكاديمي والإداري للجامعة.

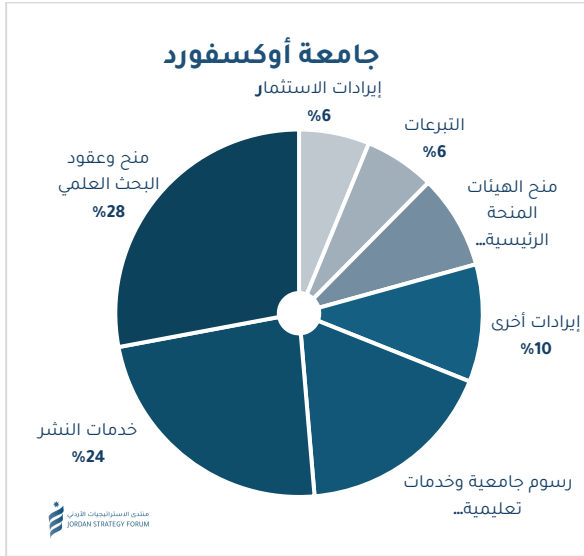
كما يتضمن النظام تشكيل مجلس جامعي يكون مسؤولاً عن منح الدرجات العلمية، وتعيين أعضاء هيئة التدريس، ووضع سياسات القبول، واعتماد برامج الابتعاث، ومن جهة أخرى، يشمل النظام الجديد إعادة هيكلة الأدوار والصلاحيات داخل الجامعة؛ فقد تم تقليص صلاحيات مجلس الجامعة لصالح "مجلس الأمناء". وبالمثل، أصبحت صلاحيات رئيس الجامعة تقتصر على الجوانب الإدارية، وذلك تحت توجيه مجلس الأمناء ومراقبته، مما يعزز من مبدأ الفصل بين الإدارة الأكاديمية والحوكمة.



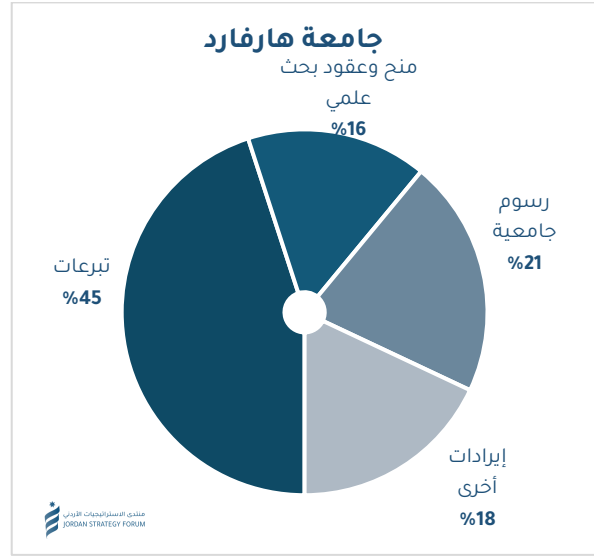
أسفرت الإصلاحات التي منحت الجامعات السعودية استقلالية أكبر في وضع أنظمتها ولوائحها، وتعزيز الحوكمة الأكاديمية، عن نتائج ملموسة في تحسين جودة التعليم والبحث العلمي. فقد تحسن ترتيب جامعة الملك سعود في تصنيف QS العالمي من المرتبة 281 في عام 2020 إلى المرتبة 203 عالمياً في عام 2024. وبالمثل، تقدمت جامعة الملك عبد العزيز من المرتبة 186 عالمياً في عام 2020 إلى المرتبة 143 في عام 2024.

2.5 تنويع مصادر الدخل:

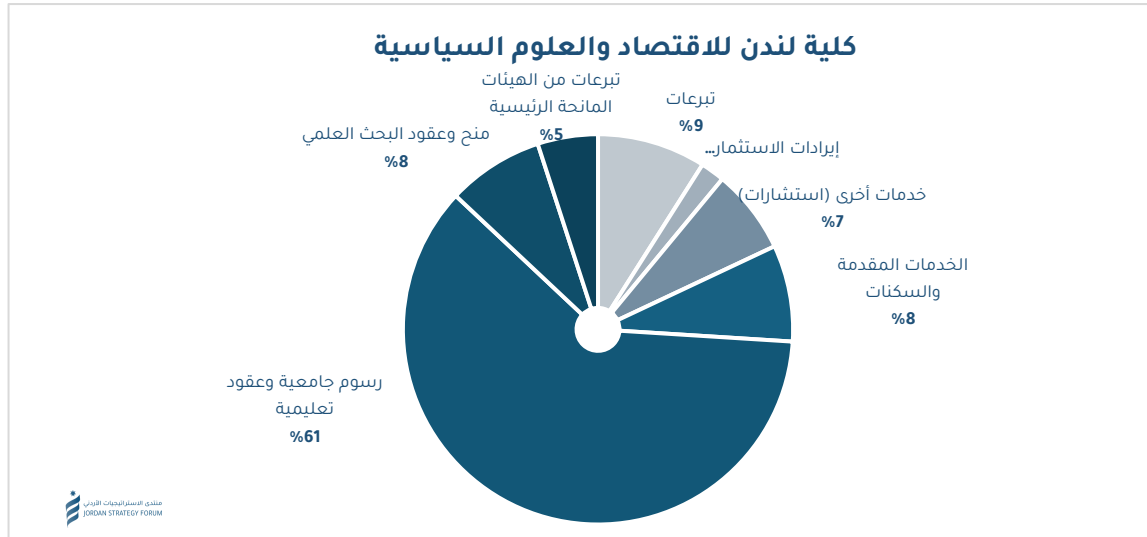
وهنا يجب التوقف عند بعض التجارب العالمية لتسليط الضوء على السبل الممكنة لتنويع مصادر الدخل، مما سيسهم في تعزيز الديمومة المالية، وتعزيز إنفاق الجامعة على البحوث العلمية والخدمات الطلابية. فبالنظر إلى الجامعات العالمية كهارفارد وأوكسفورد، يلاحظ أن نسب الرسوم من الإيرادات لم تتجاوز 21%. في حين أن متوسط معدل الرسوم من إجمالي إيرادات الجامعات العالمية المعروفة مثل كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية (LSE) لا تتجاوز نسبة 60%.



المصدر: جامعة أوكسفورد، التقرير المالي 2023/22



المصدر: جامعة هارفارد، التقرير المالي 2024/23



المصدر: كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، التقرير المالي 2024/23

وعلى الصعيد المحلي، لا بد من تكثيف الجهود الوطنية لتنويع مصادر دخل الجامعات وتعزيزها، بهدف زيادة الإنفاق على البحث العلمي، وتمويل المشاريع الإستراتيجية بصورة مستدامة. ويمكن ذلك من خلال:

- **تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص:** إقامة شراكات إستراتيجية مع الشركات المحلية والإقليمية لتعزيز البحث والتطوير، وتقديم حلول ابتكارية تخدم احتياجات السوق. كما يمكن الاستفادة من برامج الرعاية والدعم المالي للمشاريع البحثية، وبرامج التدريب المهني.
- **التوسع في البرامج الأكاديمية المبتكرة:** تطوير برامج أكاديمية متخصصة تلبي احتياجات سوق العمل، مثل البرامج المشتركة مع الجامعات العالمية، وبرامج التعلم الإلكتروني والتعليم المستمر، مما يعزز استقطاب الطلبة من داخل الأردن وخارجه، ويولد إيرادات إضافية.
- **استثمار الأصول الجامعية:** استغلال أصول الجامعات من أراضٍ ومبانٍ؛ لتطوير مشاريع استثمارية مستدامة ذات علاقة، مثل إنشاء حاضنات أعمال ومجمعات تكنولوجية، أو تأجير بعض المرافق لاستخدامات أكاديمية وتجارية.
- **التوسع في البحوث التطبيقية والاستشارات:** تقديم الخدمات الاستشارية للقطاعين العام والخاص، من خلال مراكز الأبحاث المتخصصة، وبناء شراكات مع الجهات الحكومية والمنظمات الدولية لتمويل المشاريع البحثية التطبيقية.
- **استحداث برامج تمويل بديلة - الصناديق الاستثمارية والوقفية (Endowment Funds):** والتي تُعدُّ أدوات مالية إستراتيجية تهدف إلى تحقيق الاستدامة المالية للجامعات باستثمار رأس مال دائم، يُقوّل عبر التبرعات والمنح، ليُعاد استثمار العوائد المتولدة منه لدعم مختلف الأنشطة الأكاديمية والبحثية. ويمكن للجامعات الأردنية الاستفادة من هذا النموذج عبر إنشاء صناديق وقفية جامعي تُوجّه استثماراته نحو قطاعات ذات عوائد مستدامة، مثل العقارات، والأسواق المالية، ومشاريع التكنولوجيا، والتعليم. كما يمكن ربط هذا الصندوق ببرامج تمويل مخصصة، مثل المنح الدراسية ودعم البحث العلمي وتطوير البنية التحتية، بما يضمن تعزيز استقلالية الجامعة المالية، وتقليل الاعتماد على التمويل الحكومي.
- **تطوير النشاطات التجارية والخدمية ذات العلاقة:** تحقيق عوائد من خلال إدارة وتشغيل مرافق تجارية داخل الحرم الجامعي، مثل مراكز المؤتمرات، والمطاعم، والخدمات السكنية للطلبة، بالإضافة إلى تعزيز السياحة الأكاديمية باستضافة الفعاليات الدولية، والبرامج الصيفية للطلبة الأجانب.

6. الخلاصة والتوصيات:

الخلاصة:

في ضوء ما سبق، فإن عناصر نجاح الجامعات في تعزيز استقلاليتها تتلخص بما يأتي:

- أ. **القيادة الأكاديمية القوية:** تؤدّي القيادة الأكاديمية دورًا حاسمًا في تكريس استقلالية الجامعة. فالقيادات القوية قادرة على تحديد الرؤية الإستراتيجية للجامعة، وتوجيه الأنشطة الأكاديمية والبحثية نحو تحقيق هذه الرؤية، مع المحافظة على استقلالية القرارات.
- ب. **العلاقات مع المجتمع:** غالبًا ما تنجح الجامعات المستقلة في بناء علاقات قوية مع المجتمعين المحلي والدولي. هذه العلاقات تساعد في تعزيز مكانة الجامعة، وتوفير الدعم المالي والمعنوي اللازم لاستمرار استقلاليتها.
- ج. **الابتكار والبحث العلمي:** هما عنصران أساسيان في تعزيز استقلالية الجامعة. فالجامعات التي تركز على الابتكار تكون قادرة على تقديم حلول جديدة وفعالة للتحديات المجتمعية، مما يجعلها شريكًا لا غنى عنه للمجتمع والحكومة.
- د. **إطار قانوني وتنظيمي:** يجب أن يتوافق إطار قانوني يضمن للجامعات استقلاليتها، ويحدد حدود هذه الاستقلالية، بما يحافظ على مصلحة المجتمع، ويضمن الجودة.
- هـ. **حوكمة فعالة:** يتطلب نجاح الاستقلالية وجود هياكل حوكمة شفافة وفعالة، تضم مجلس أمناء مستقلًا، ومجالس أخرى مسؤولة عن اتخاذ القرارات الإستراتيجية، وضمان تحقيق الأهداف التعليمية والبحثية.
- و. **التزام بالجودة:** على الجامعات المستقلة الالتزام بمعايير الجودة العالمية في التعليم والبحث العلمي، وضمان التقييم الدوري لبرامجها وأنشطتها.

توصيات منتدى الاستراتيجيات الأردني:

يتضح أن تعزيز استقلالية الجامعات الأردنية يمثل خطوة جوهرية نحو تطوير مسيرتها الأكاديمية والبحثية. ويورد المنتدى في هذا الإطار توصيات عملية تركز على تعزيز الحوكمة الفعالة، وابتكار أساليب تمويل مستدامة، وبناء روابط أقوى بين ما تُقدمه الجامعات الرسمية من تعليم، وما يتطلبه سوق العمل، ولا سيما في الجوانب الآتية:

1. **تعزيز دور مجلس الأمناء:** منح المجالس صلاحيات أكبر في اتخاذ القرارات الإستراتيجية، بما في ذلك تعيين رئيس الجامعة، ووضع الخطط الأكاديمية والمالية، وإعداد سياسات القبول.

2. **تنويع مصادر التمويل:** تطوير الشراكات مع القطاع الخاص، واستثمار برامج تعليمية جديدة وعن بعد؛ لزيادة الإيرادات الذاتية. فوفقاً لتقرير من البنك الدولي، فإن تنويع مصادر التمويل يُعدّ أحد أهم العوامل التي تساعد الجامعات على تحقيق الاستقلالية المالية.
3. **تمكين الهيئات الأكاديمية:** إعطاء الكليات والأقسام الأكاديمية صلاحيات أكبر في تحديد المناهج الدراسية، وتعيين الكوادر الأكاديمية، مما يُعزز من الابتكار الأكاديمي.
4. **تعزيز نظم الحوكمة الداخلية في الجامعة:** لتشمل آليات واضحة للمساءلة والشفافية في اتخاذ القرارات الأكاديمية والمالية.
5. **توسيع نطاق التعاون مع الجامعات والمؤسسات الأكاديمية العالمية:** لتعزيز التبادل الأكاديمي والبحثي.
6. **الاستثمار في تحسين وسائل النقل العام الرئيسة وتوفيرها:** لضمان وصول الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس بسهولة إلى مختلف المؤسسات الأكاديمية، على أن تتوجه بعض الجامعات إلى تخصصات محددة وتنافسية تستقطب من خلالها الطلاب، بغض النظر عن موقعها الجغرافي.
7. **تعزيز دور هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي** وضمان جودتها، لتحسين نوعية التعليم العالي في المملكة، وضمان جودة مخرجاته، وتحفيز الجامعات على إدامة تميزها، وانفتاحها وتفاعلها مع الجامعات العالمية المتميزة.
8. **التوجه التدريجي لإلغاء القبول الموحد والعودة للقبول المباشر من قبل الجامعة.**
9. **إجراء دراسة تقييمية شمولية لتخصيصات المقاعد الخاصة التي يتم منحها للجهات العامة لتمكين أبناء العاملين فيها من الوصول إلى التعليم العالي،** من أجل تحديد مدى فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها، وإجراء التعديلات عليها وفق نتائج التقييم، بما يحقق التوازن بين العدالة والجدارة.
10. **إعادة النظر في آلية تشكيل مجالس أمناء الجامعات الرسمية ووضع شروط واضحة للاعضاء الكاديميين منهم والخبراء الميدانيين** وفي ضوء ما سبق، يتضح مدى الحاجة الفعلية إلى تعزيز استقلالية الجامعات الرسمية. **وعليه، يوصي منتدى الإستراتيجيات الأردني بأن يتم العمل على ذلك مرحلياً ابتداءً من الجامعة الأردنية، بحيث تعود للعمل كسابق عهدها وفق قانون الجامعة الأردنية لسنة 1964 وسنة 1972 وتعديلاته فقط،** مع إدخال التعديلات المستجيبة لمتطلبات الحاضر. وذلك من منطلق:

- أن الجامعة الأردنية هي الأولى والأقدم بين الجامعات الأردنية، وقد **كانت تعمل بنجاح بموجب القانون الخاص بها** "قانون الجامعة الأردنية لسنة 1964 و1972 وتعديلاته".
- أن تعزيز مفهوم الجامعة المستقلة الفعلي في حالة الجامعة الأردنية **سيوفر أنموذجاً ناجحاً للجامعات الأردنية الرسمية، يتم اختباره، وتجربته، وتقييم أثره، ومن ثم تعميمه** على الجامعات الأخرى.
- أن **لكل جامعة رسمية خصوصية تختلف باختلاف ظروفها**. وبالتالي فإن استجابتها للتحديات الحالية ومواكبتها للتطورات والمستجدات المستقبلية في ظل إطار قانوني موحد، يعد امرًا صعبًا. وبالتالي، لا بد أن تتمتع باستقلالية تمنحها القدرة على إدارة شؤونها الخاصة.
- **نجاح التجارب الإقليمية والعالمية** عندما مُنحت الجامعات قدرًا أكبر من الاستقلالية.

بالمتوسط

36 طالب

لكل أستاذ / الجامعات الرسمية

30 طالب

لكل أستاذ / الجامعات الخاصة

475 ألف طالب

إجمالي أعداد الطلاب في الجامعات
للعام الدراسي 2025/2024



أي بنسبة 5% من إجمالي عدد السكان في الأردن



65 برنامج أكاديمي
جديد للعام (2025/2024)



1,152 إجمالي عدد البرامج
الأكاديمية في الجامعات الرسمية



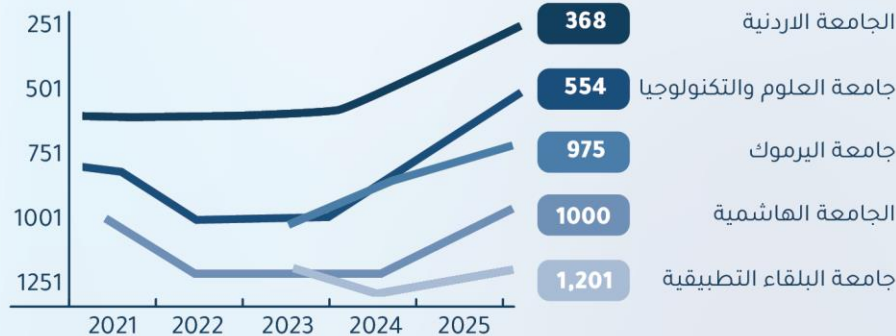
10 جامعات حكومية
موزعة في جميع مناطق المملكة



82% طلبة البكالوريوس
من إجمالي الملتحقين بالتعليم العالي

توزيع الجامعات الرسمية والطلبة على محافظات المملكة (2024/2023)

جامعات الشمال والوسط
تجاوزت طاقتها الاستيعابية



تحسن ملحوظ في ترتيب
كُبرى الجامعات الأردنية
الحكومية ضمن تصنيف QS العالمي
خلال السنوات الثلاث الأخيرة



التحديات المالية التي تواجه الجامعات الحكومية

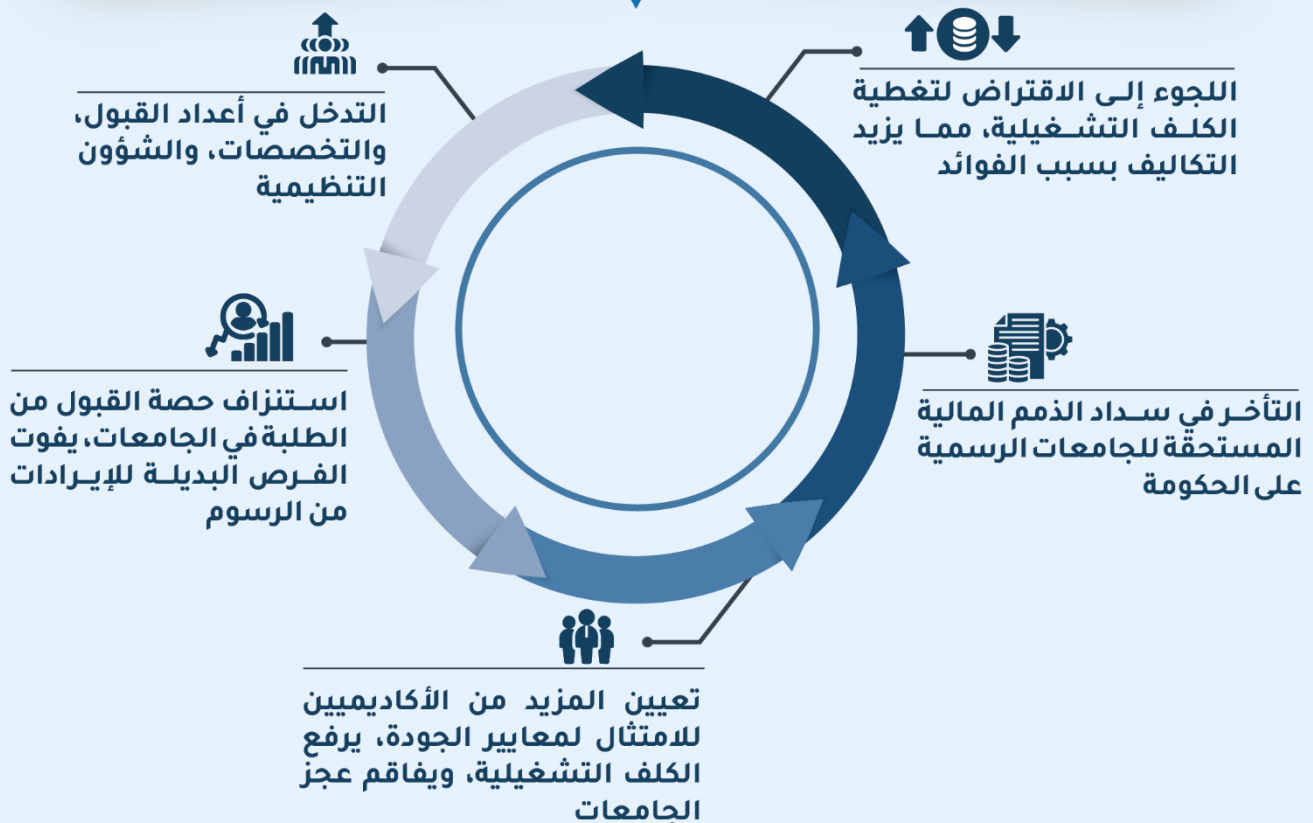
173 مليون دينار

الذمم المالية المستحقة للجامعات الرسمية
على الحكومات المتعاقبة حتى عام 2023

193.5 مليون دينار

مديونية الجامعات الرسمية
حتى نهاية السنة المالية 2023

تواجه الجامعات الرسمية أزمة مالية متفاقمة نتيجة القرارات التنظيمية المقيدة، وتأخر تسديد المستحقات، وبالتالي الاعتماد على الديون لتمويل النفقات





توصيات منتدى الاستراتيجيات الأردني لتعزيز استقلالية الجامعات الرسمية

1

منح مجالس الأمناء صلاحيات أكبر في اتخاذ القرارات الإستراتيجية، بما في ذلك تعيين رئيس الجامعة، ووضع الخطط الأكاديمية والمالية، وإعداد سياسات القبول.



2

تطوير الشراكات مع القطاع الخاص، والاستثمار في برامج تعليمية جديدة وعن بعد؛ لزيادة الإيرادات الذاتية.



3

إعطاء الكليات والأقسام الأكاديمية صلاحيات أكبر في تحديد المناهج الدراسية، وتعيين الكوادر الأكاديمية، مما يُعزز من الابتكار الأكاديمي.



4

تعزيز نظم الحوكمة الداخلية في الجامعة لتشمل آليات واضحة للمساءلة والشفافية في اتخاذ القرارات الأكاديمية والمالية



5

توسيع نطاق التعاون مع الجامعات والمؤسسات الأكاديمية العالمية؛ لتعزيز التبادل الأكاديمي والبحثي.



6

الاستثمار في تحسين وسائل النقل العام الرئيسة وتوفيرها؛ لضمان وصول الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس بسهولة إلى مختلف المؤسسات الأكاديمية.



7

تعزيز دور هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي لتحسين نوعية التعليم العالي في المملكة، وتحفيز الجامعات على التميز والانفتاح على الجامعات العالمية المتميزة.



8

التوجه التدريجي لإلغاء القبول الموحد والعودة للقبول المباشر من قبل الجامعة.



9

إجراء دراسة تقييمية شمولية لتحديد مدى فعالية التخصيصات للمقاعد التي يتم منحها للجهات العامة، وإجراء التعديلات وفق نتائج التقييم، لتحقيق التوازن بين العدالة والجدارة.



10

منح الجامعات الرسمية الاستقلالية اللازمة والبدء مرحلياً بالجامعة الأردنية، من خلال العودة للعمل وفق قانونها الأصلي، مع مراعاة التعديلات اللازمة لتحديث القانون وفق المتطلبات والمستجدات لتكون نموذجاً ناجحاً يحتذى به من قبل الجامعات الأخرى.



منتدى الاستراتيجيات الأردني JORDAN STRATEGY FORUM

لتقييم الدراسة



www.jsf.org

www.jsf.org  /JordanStrategyForumJSF  @JSFJordan